الأمم المتحدة

A/67/975

الجمعية العامة

Distr.: General
3 September 2013
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البندان ١٤ و ١١٣ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٥/٦٥ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ والمعنون ”استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي“، مواصلة استعراض تنفيذ القرار ١٦/٦١ في دورتها السابعة والستين. وفي رسالتي المؤرختين ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ و ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، عينت يان غرولس، الذي حلت محله لاحقا بينيديكت فرانكينت، الممثلة الدائمة لبلجيكا، وجورج تالبوت، الممثل الدائم لغيانا، ميسرين لعملية مواصلة ذلك الاستعراض.

وتذكر الدول الأعضاء أن التقرير النهائي والتوصيات المتعلقين باستعراض تنفيذ القرار ١٦/٦١ خلال الدورة الخامسة والستين قد عمما في مرفق الوثيقة A/65/866.

110913 090913 13-46397 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأتشرف بأن أحيل طيه التقرير النهائي والتوصيات المتعلقين بمواصلة استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الدورة السابعة والستين (انظر المرفق).

ويتضمن التقرير مشاريع عناصر قرار بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستنظر فيها الجمعية العامة. وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، التي تعمم التقرير، فقد طلبت من الميسرين مواصلة عملهما وإجراء مشاورات بشأن مشروع القرار.

المرفق

استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الميسرين، أيار/مايو ٢٠١٣

ألف – مقدمة

١ – عين رئيس الجمعية العامة يان غرولس، الذي حلت محله لاحقا بينيديكت فرانكينت، الممثلة الدائمة لبلجيكا، وجورج تالبوت، الممثل الدائم لغيانا، ميسرين لعملية مواصلة استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢ – ويجدر بالإشارة في هذا الصدد أن رؤساء الدول والحكومات أكدوا من جديد، في الفقرة ١٥٥ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الدور الذي أناطه كل من ميثاق الأمم المتحدة والجمعية العامة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسلّموا بضرورة إضفاء المزيد من الفعالية على المجلس باعتباره الهيئة الرئيسية للتنسيق واستعراض السياسات والحوار المتعلق بالسياسات وتقديم التوصيات بشأن مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمسائل المتصلة بها، وكذلك لتنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ – وفي الآونة الأخيرة، التزم رؤساء الدول والحكومات، في الفقرة ٨٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الولاية المنوطة به بموجب الميثاق، باعتباره هيئة رئيسية للمتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وسلموا بدوره الرئيسي في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن.

٤ – ولذلك، فإن الاستعراض الحالي ينبغي أن يندرج في سياق متابعة تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر والأعمال الجارية لإعداد إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، يتم الاستعراض في وقت يشهد تغييرات مهمة في بيئة التعاون الإنمائي العالمي الأوسع نطاقا، ولا سيما تغير طبيعة التحديات الإنمائية، وزيادة الجهات الفاعلة المؤسسية الجديدة

على الساحة، وظهور مراكز جديدة للدينامية الاقتصادية، وتحول العلاقة فيما بين الدول، والأسواق والأفراد، وكلها عوامل لها تأثير مهم على عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٥ - ووفاء بالالتزام بمواصلة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتنفيذا لهذه الولاية، أجرى الميسران سبع مشاورات مفتوحة غير رسمية مع الدول الأعضاء في الفترة من ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣. وتسهيلا للمناقشات، قدم الميسران عدة ورقات اجتماعات لإذكاء الفكر وورقة اجتماع لإحراز التقدم في هذا المضمار، فضلا عن رسم بياني لخط زمني ممكن. وبموجب القرار ٣٠/٢٠١٢، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن مقترحات لتعزيز المجلس، وقد قدم ذلك التقرير تحت عنوان ”تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي“ (A/67/736-E/2013/7) كإسهام في المناقشات. وإضافة إلى ذلك، جرى عدد من المشاورات الثنائية التي أخذت أيضا في الاعتبار عملية الاستعراض.

باء - الهدف العام للاستعراض وسياقه ونطاقه

٦ - تمثل الهدف العام للمشاورات غير الرسمية في التأكد من آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مواصلة تنفيذ القرار ١٦/٦١ وفي رسم المسار المستقبلي لعمل المجلس استجابة للولايات الواردة في الفقرتين ٨٢ و ٨٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٧ - وتمت المشاورات في سياق عدة عمليات متصلة بالموضوع تجري في إطار الجمعية العامة. وتشمل أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والمشاورات غير الرسمية في إطار الجلسة العامة للجمعية العامة لتحديد الصيغة والجوانب التنظيمية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وأعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية المستدامة؛ والمشاورات الجارية بشأن إعداد إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشددت الدول الأعضاء على ضرورة التعامل مع مسألة تعزيز المجلس باتباع نهج متسق إزاء العمليات الأخرى. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر أيضا إلى المجلس باعتباره منظومة.

جيم - رؤية للمستقبل

٨ - ليست هذه أول مرة يدرج فيها موضوع إصلاح المجلس على جدول أعمال المنظمة. فقد تمت محاولات عديدة غالبا ما كانت تتوج بنتائج متباينة. وهناك شعور عام لدى أعضاء الأمم المتحدة بأن أهمية المجلس باعتباره هيئة رئيسية للأمم المتحدة قد تقلصت على مر السنين.

٩ - ونتيجة لذلك، يلزم بلورة رؤية تحول جديدة ليتسنى للمجلس الاستجابة مرة أخرى للتطلعات واستغلال كامل إمكاناته عن طريق ما يلي:

- التعبير عن الاتجاهات والتحديات العالمية التي تكتسي أهمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.
- إنتاج المزيد من القيمة المضافة الحقيقية وتحديد المكانة الخاصة به.
- اجتذاب أصحاب المصلحة المناسبين.
- إبداء ريادة فكرية حقيقية من خلال تقديم التوصيات وتشجيع توافق الآراء على صعيد السياسات بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياق التنمية المستدامة.
- العمل بمثابة مركز لعقد الاجتماعات حيث يستطيع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع نطاقا، إلى جانب البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وسائر الجهات صاحبة المصلحة، مناقشة الأمور والتعاون فيما بينهم وإغناء كل منهم أنشطة الآخر، في مراعاة لولايات ومسؤوليات كل منهم.
- التنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات وتعزيز الاتساق و ''التفكير الجماعي'' داخل منظومة الأمم المتحدة.
- المبادرة إلى دعم تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠ - وبوسع مجلس أكثر أهمية أن يعزز بدرجة كبيرة بروز الأمم المتحدة وتأثيرها في تلك المجالات.

دال - مقومات إحراز النجاح هذه المرة - الاتجاهات العامة التي سادت النقاش

١١ - أعاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تأكيد الدور الهام للمجلس في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي) وفي المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة في هذا الصدد. وأُقر أيضا في المؤتمر أن القضاء على الفقر والتنمية المستدامة يسيران جنبا إلى جنب. وفي هذا السياق، يواجه النظام المتعدد الأطراف مشهدا إنمائيا جديدا بعد عام ٢٠١٥ يتميز بعدد من التحديات والفرص الناشئة. وفي هذا السياق، يأتي تعزيز المجلس، كما طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٦/٦١، في ظرف مناسب للغاية.

١٢ - وفيما يتعلق بتعزيز أهمية المجلس، تمخضت عملية المشاورات عن عدد من الاتجاهات العامة، فيما يلي بيانها:

- الحاجة إلى جدول أعمال للمجلس يكون أكثر تركيزا وصلة بالموضوع ويحقق قيمة مضافة حقيقية ومميزة.

- استصواب تحديد موضوع رئيسي عن حسن اختيار، في ارتباط بقضايا عالم الواقع، تتناوله جميع الجهات المعنية في منظومة المجلس[(١)]، بما يسهم في زيادة ترسيخ الدراية الفنية المحددة المتاحة ضمن هيكل المجلس، وفي تعزيز أوجه الترابط والتآزر.

- استعداد للتحول من البحث عن الاتساق الهيكلي (من منطلق مؤسسي) إلى البحث عن تحقيق الاتساق على مستوى المسائل (بحسب الموضوع والفاعلين المختلفين المعنيين) لدى تحديد جدول أعمال المجلس.

- الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من قدرة المجلس على عقد الاجتماعات وتطويره ليكون محفلا يستطيع فيه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع نطاقا، إلى جانب مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وسائر أصحاب المصلحة، مناقشة الأمور والتعاون فيما بينهم وإغناء كل منهم أنشطة الآخر.

- التشجيع على زيادة استخدام صلاحيات المجلس للاستجابة بسرعة للقضايا الملحة، والأحداث الكبرى، وحالات الطوارئ والأزمات؛ والاستفادة من الخبرة المتوفرة في منظومة المجلس.

- تحسين تسلسل الأنشطة التي يقوم بها المجلس لجعله أكثر فعالية في سياق المبادرات والاجتماعات الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة.

- استعداد العديد من الدول الأعضاء لمراجعة هيكل أجزاء المجلس وجداوله الزمنية، بما في ذلك الابتعاد عن الانعقاد التلقائي بالتناوب بين نيويورك وجنيف لاتباع نهج أكثر اعتمادا على نيويورك، والنظر في عقد اجتماعات المجلس على أساس مخصص في مواقع أخرى، مثل أفريقيا، لتقريب المجلس ممن يخدمهم.

(١) لن يمنع هذا بأي شكل من الأشكال مناقشة المجلس لمسائل أخرى (من قبيل الضرائب، والإدارة العامة، والمخدرات، والإحصاءات... وما إلى ذلك) توجه هيئات فرعية انتباهه إليها.

- أهمية الاستمرار في التركيز بقوة على مسائل التنمية، مع إيلاء اعتبار خاص لشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في إطار الدورات المعاد هيكلتها[٢].

- الحاجة إلى الإسهام في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو متوازن وتعزيز الدور الرئيسي للمجلس في المتابعة المنسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار أيضا للولايات الأخرى للمجلس في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، والتنسيق، والرقابة على الهيئات الفرعية.

- تحسين وتوسيع نطاق تعامل المجلس مع المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، مع إعادة تأكيد الطابع الحكومي الدولي لعمله في الوقت ذاته.

- ضرورة تعزيز التكامل وتجنب التكرار والتداخل في عمل المجلس، لا سيما فيما يتعلق بعمل الجمعية العامة ولجنتيها الثانية والثالثة، والتخلص مما لم يعد له هدف.

- الحاجة إلى زيادة التوجه العملي والتوجه نحو الحلول في نتائج مناقشات المجلس مع زيادة التركيز على الجوهر وتقليل التركيز على المفاوضات المتعلقة بالنصوص وعلى نصوص القرارات (النوع مقابل الكم).

- الحاجة إلى قيادة قوية للمجلس من خلال تعزيز الرئاسة.

- تقديم دعم كامل لزيادة التفاعل بين مكتب ورئيس المجلس ومكاتب ورؤساء الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة والهيئات الفرعية التابعة للمجلس ومتابعة هذا التفاعل من أجل سد أي ثغرات ممكنة.

- الحاجة إلى تشجيع الصناديق والبرامج والهيئات الفرعية الأخرى على إصدار التقارير في شكل موجز، مع التركيز على المسائل المتصلة بالموضوع السنوي للمجلس، من أجل تيسير إجراء مزيد من المناقشات الاستراتيجية بين المجلس ورؤساء الهيئات الفرعية. وسوف يساعد ذلك في التخفيف من عبء الإبلاغ مع الحفاظ في الوقت ذاته على الرقابة الفعالة.

(٢) تحدد في سياق المفاوضات بشأن إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

- دعوة مكتب المجلس إلى الإعداد للاجتماعات المهمة قبل انعقادها بوقت كاف، وبالتشارك مع الأمانة العامة، ومن ذلك مثلا الاجتماعات مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية.
- ترشيد القرارات من حيث عددها وتجنب تكرار بنود جدول الأعمال.
- الإقرار بوجود ارتباط واضح بين عملية الاستعراض الحالي لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ وسائر العمليات ذات الصلة في إطار الجمعية العامة، لا سيما مع عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى[٢]، وعملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
- حاجة المجلس إلى الاستمرار في المبادرة إلى تقييم فعالية التدابير الحالية.

هاء – السبيل إلى النجاح: عرض لما يمكن إنجازه

١٣ – هناك دور للجمعية العامة والجلسة العامة للمجلس ومكتب المجلس وكذلك للأمانة العامة في صوغ هذه الرؤية الجديدة للمجلس.

توصيات تتطلب تكليفا جديدا من الجمعية العامة

١٤ – تشمل التوصيات ما يلي:

(أ) **هيكل الأجزاء** – تنقيح الهيكل الحالي لأجزاء المجلس وجداوله الزمنية على النحو التالي: عقد دورة للاتساق في شباط/فبراير – آذار/مارس، ودورة للشؤون الإنسانية بين آذار/مارس وحزيران/يونيه، ودورة للتكامل في أيار/مايو، و ”أسبوع للاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن التنمية“ في حزيران/يونيه – تموز/يوليه. وبعقد مختلف الدورات على امتداد السنة، يضع المجلس منطلقات من القاعدة (تحقيق الاتساق على الصعيد التنفيذي) إلى القمة (تقديم التوجيه السياساتي على الصعيد المعياري) والعكس بالعكس؛

(ب) **دورة الاتساق** – ستركز دورة الاتساق على تحسين التنسيق بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة، وكفالة التكامل فيما بينها، وتحديد الروابط بين أعمالها. وستعقد هذه الدورة عقب اجتماعات المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج وستتيح لها ولغيرها من الكيانات فرصة للإسهام من خلال الموضوع الرئيسي في خطة الأمم المتحدة للتنمية الأوسع نطاقا. وستؤدي هذه الدورة وظيفة حاسمة تتمثل في التركيز على متابعة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات وتنسيق الأنشطة التنفيذية على الصعيد الميداني؛

(ج) **دورة الشؤون الإنسانية** – سيحول الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية، الذي يعتبر على نطاق واسع ناجحا، إلى ”دورة للشؤون الإنسانية“ تكون مستقلة وأكثر بروزا. ويتعين أيضا أن يكون بوسع المجلس عقد اجتماعات مخصصة بشأن حالات الطوارئ، لا سيما بشأن أزمات إنسانية. ويمكن عقد هذه الدورة بالتناوب بين نيويورك وجنيف، ومواقع أخرى حسب ما تقتضيه الضرورة؛

(د) **دورة التكامل**[٣] – ستدمج دورة التكامل بطريقة متوازنة الإسهامات التي قدمتها خلال دورات سابقة المؤسسات واللجان والوكالات وغيرها من الجهات الفاعلة المرتبطة بالمجلس في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وما يتصل بها من مجالات من أجل تحديد توصيات وتوجهات على صعيد السياسات تفضي إلى اعتماد خطة متكاملة للتنمية المستدامة؛

(هـ) **أسبوع الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن التنمية**[٣] – سوف يعقد الجزء الرفيع المستوى للمجلس قرب نهاية الدورة الموضوعية – بدلا من بدايتها – بما يتيح إمكانية بناء الزخم في العملية التحضيرية، وسوف ”تعاد تسميته“ ليصبح اسمه هو ”أسبوع الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن التنمية“. وأبان الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي اللذين أنشئا بموجب القرار ١٦/٦١ عن نجاحهما وسوف يظلان جزأين لا يتجزآن من أسبوع الاجتماعات بشأن التنمية. وإن تسمية ”أسبوع الاجتماعات الرفيعة المستوى“ تفسح المجال أكثر للخيال وتزيد الموضوع بروزا سياسيا. وينبغي لأسبوع التنمية هذا أن يولي اهتماما أكبر للتعاون الإنمائي ويجمع قاعدة متنوعة من المشاركين لمناقشة الاتجاهات الإنمائية والقضايا الإنمائية الناشئة على الصعيد العالمي، من قبيل عدم المساواة، والشباب، والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وتمويل التنمية (المستدامة)، ويعزز المساءلة المتبادلة في مجال التعاون الإنمائي. وأسبوع الاجتماعات الرفيعة المستوى سوف يثبت وجاهة أعمال دورة المجلس السابقة ويعد استنتاجات سياساتية للاهتداء بها في المستقبل؛

(و) **مسائل التنسيق والإدارة** – يمكن تناول جوانب، من قبيل استعراضات ومناقشات تقارير الهيئات الفرعية والتقارير الإجرائية للجان الفنية واللجان الإقليمية ومناقشات التنسيق مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، طوال السنة في إطار الدورات المستأنفة أو في إطار دورة مكرسة قائمة بذاتها. وفصل هذه المهمة التدبيرية سيتيح أن تركز كل دورة من الدورات الموضوعية على التوجيه في مجال

(٣) تحدد في سياق تيسير المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

السياسات وعلى تبادل الآراء بشأن موضوع رئيسي، ينبغي أن يغذي النقاش ويزيد المشاركة الرفيعة المستوى؛

(ز) **الانتخابات** – تنقيح جدولة انتخاب أعضاء ومكتب المجلس بما يتماشى مع الدورات الجديدة، استنادا إلى الجدول الزمني المقترح؛

(ح) **الموقع** – مراجعة مسألة انعقاد دورات المجلس بالتناوب بين نيويورك وجنيف بغية اتباع نهج أكثر اعتمادا على نيويورك، على أن يشتمل ذلك على إمكانية عقد بعض اجتماعات المجلس في مواقع أخرى على أساس مخصص لتقريب المجلس ممن يخدمهم (الصلة بالموضوع الرئيسي)؛

(ط) **البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة** – تحديد واضح لمنبر لمعالجة الشواغل الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية وأفريقيا[٣] في إطار الدورات المعاد هيكلتها؛

(ي) **المؤسسات المالية والتجارية الدولية** – تشجيع قيام حوار معزز وأكثر تنظيما مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية، بسبل منها عقد الاجتماع السنوي عقب اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بغية تعزيز متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتعزيز تنسيق عملية تمويل التنمية مع العملية الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. ويمكن أن يسهم هذا الحوار في مراعاة البعد الاقتصادي، بوسائل منها استعراض الاتجاهات السائدة على صعيد الاقتصاد الكلي الدولي، والتجارة والمالية في علاقتها بالموضوع الرئيسي للمجلس؛

(ك) **الأمانة** – تعزيز الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة استعدادا لاجتماعات المجلس، بما في ذلك تلك التي تعقد لمواجهة حالات طوارئ أو أزمات، من أجل تعزيز قدرة أمانة الدعم المخصصة للمجلس من خلال تبني هيكل أكثر مرونة؛

(ل) **الاستعراض الوزاري السنوي**[٣] – تيسير تعزيز دور الاستعراض الوزاري السنوي باعتباره أداة للمتابعة المتكاملة والمنسقة من خلال تحسين العملية التحضيرية على كل من الصعيد العالمي (محركات السياسة العامة) والإقليمي (من خلال اللجان الإقليمية) والوطني (تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة)، بما يحسن تنفيذ الأهداف المتفق عليها. وهذا سوف يساعد في تعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة على مختلف المستويات؛

(م) **المجتمع المدني** – تعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة المتعددين، بطرق منها مثلا عقد منتديات الشراكة والشباب بانتظام بدلا من عقدها على أساس مخصص.

توصيات تتطلب قرارا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي

من الجلسة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٥ - تشمل التوصيات ما يلي:

(أ) **الانتخاب المبكر لمكتب المجلس** (دورة تموز/يوليه - تموز/يوليه) - يتعين انتخاب المكتب الجديد للمجلس في موعد أقصاه تموز/يوليه؛

(ب) **برنامج العمل/جدول الأعمال** - استنادا إلى الانتخاب المبكر، يتعين أن يناقش المجلس وأن يعتمد جدول أعمال مركزا ومبسطا وبرنامج عمل مرافقا له يقترحهما المكتب؛

(ج) **الموضوع الرئيسي** - يتعين أن يتضمن جدول أعمال المجلس المبسط موضوعا رئيسيا يقترحه المكتب في بداية دورة المجلس، يكون متسقا مع موضوعي منتدى التعاون الإنمائي والاستعراض الوزاري السنوي؛

(د) **الإبلاغ** - طلبت الهيئات الفرعية والصناديق والبرامج وغيرها من الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة تقديم المزيد من التقارير في شكل موجز ينبني على نموذج، مع التركيز على المسائل المتصلة بالموضوع الرئيسي، ليسترشد بها كل منها في عمله ولتثري المناقشات الاستراتيجية العامة، وفي سبيل ترشيد تقريرها السنوي المقدم بانتظام واستعراضها الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وطلب أيضا أن تكون هناك تقارير ذات محتوى سياساتي أحسن تقدمها الهيئات الفرعية والصناديق والبرامج وغيرها من الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة قبل انعقاد اجتماعات المجلس بوقت كاف لإعطاء متسع من الوقت للإعداد لمناقشتها؛

(هـ) **الاستعراض الوزاري السنوي** - يتعين بذل جهود لتحسين العملية التحضيرية للاستعراض الوزاري السنوي، من خلال اللجان الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بالتركيز على تحسين نشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة ودمج المنظورات الإقليمية والوطنية. ويتعين تحويل العروض الطوعية الوطنية الحالية إلى استعراضات متبادلة طوعية مع وجود مبادئ توجيهية فنية مناسبة، ونظام للإبلاغ، ودعم سكرتاري معزز؛ ومن شأن هذا أن يفي أيضا بما اقتضته الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من تقديم إسهامات وطنية وإقليمية؛

(و) **مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق** - من المهم تحسين العمل بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بحيث يرقى إلى ما فوق الممارسات

الحالية. فيتسنى دعوة المجالس التنفيذية إلى أن توصي المجلس بما تود أن ينظر فيه من مسائل من منظور أعم (على أن يكون ذلك على وجه التفضيل بطلب مشترك من مجالس تنفيذية مختلفة)؛

(ز) **ترشيد القرارات** – يتعين بذل جهود، بالتنسيق مع الجمعية العامة ولجنتيها الثانية والثالثة، لترشيد القرارات التي يتفاوض بشأنها المجلس من حيث العدد والنطاق والمضمون؛

(ح) **المجتمع المدني** – من المهم تعزيز تعامل المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وغيرهما من أصحاب المصلحة المعنيين مع المجلس كشركاء في التنمية.

من مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٦ – تشمل التوصيات ما يلي:

(أ) **برنامج العمل** – تحديد برنامج عمل في بداية الدورة السنوية بغية كفالة التزامن مع جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقا؛

(ب) **التحضير للاجتماعات** – القيام بدور فيه قدر أكبر من المبادرة في التحضير للاجتماعات، بخصوص تحديد جدول الأعمال وإقامة الاتصالات مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا؛

(ج) **التنسيق مع الشركاء التابعين له** – يشمل التنسيق ما يلي:

'١' ترتيب الاجتماعات مع مكتبي اللجنة الثانية واللجنة الثالثة في مرحلة مبكرة بغية مناقشة برنامج عمل كل منهما (الموضوع والجداول الزمنية) والبحث عن أوجه التكامل؛

'٢' إقامة اتصالات منتظمة، بما في ذلك اتصالات غير رسمية، مع مكتبي اللجنة الثانية واللجنة الثالثة ولجنة بناء السلام؛

'٣' ترتيب الاجتماعات في الوقت المناسب بين رئيس المجلس ورئيس الجمعية العامة من أجل تعزيز التنسيق والاتساق؛

'٤' البدء في الإعداد مبكرا وبعمق للاجتماعات مع مؤسسات بريتون وودز، والصناديق والبرامج، والهيئات الفرعية، بغية الاتفاق في مرحلة مبكرة على مواعيد الاجتماعات وجداول الأعمال، والتركيز على البنود المهمة

والمختارة بعناية المتصلة بالموضوع الرئيسي للمجلس، وتحسين التنسيق بشأن موضوع المناقشات؛

(د) **تحسين تطبيق الإجراءات والطرائق** - يشمل ذلك ما يلي:

'١' كفالة إجراء مناقشات بقدر أكبر من التفاعل بحيث تعتمد كل مؤسسة على درايتها الفنية المحددة للإسهام في موضوع المجلس المحدد؛

'٢' العمل على هامش الاجتماعات الرسمية على تشجيع أشكال التفاعل غير الرسمي والمرن بين ممثلي مؤسسات بريتون وودز/الوكالات المتخصصة والمجلس؛

'٣' جلب مجموعة واسعة من الخبرات والمعارف من خلال حسن اختيار المتكلمين والمشاركين (من جهات تابعة للدول وجهات من غير الدول وجهات من القطاع الخاص والنقابات والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية).

توصيات موجهة إلى الأمين العام

١٧ - تشمل التوصيات ما يلي:

(أ) زيادة التعاون والاتساق على نطاق أسرة الأمم المتحدة (الأمانة العامة، والصناديق والبرامج، وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية) لتحسين الدعم المقدم للمجلس بعد إصلاحه لأداء مهامه؛

(ب) يتعين أن تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، بوصفها المحور الرئيسي للدعم المقدم للمجلس، باستخدام موارد بقية منظومة الأمم المتحدة ودعوة أعضاء أسرة الأمم المتحدة إلى تقديم إسهامات محددة؛

(ج) توسيع نطاق الدعم المقدم للمجلس ولمكتبه من خلال التدابير التالية:

'١' تحسين دمج المعارف والخبرات المتاحة في إطار جهاز الأمم المتحدة الأوسع نطاقا؛

'٢' إيجاد هيكل سكرتاري مرن لدعم أنشطة المجلس، مع مراعاة ما نوقش من مسائل؛

'٣' زيادة الدعم السكرتاري لرئيس المجلس.

واو – بحث العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى

١٨ – يتبين من استعراض دقيق للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن ثمة تقاربا موضوعيا وأوجه تآزر بين ولاية وعمل المجلس، وولاية وعمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وولاية وعمل الجمعية العامة، بالفعل، في علاقتها بخطة التنمية المستدامة. وهذا التقارب الموضوعي يشير إلى ضرورة وجود تنسيق وتكامل مؤسسي إذا أريد التعامل مع خطة التنمية المستدامة بطريقة متسقة ومتكاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، يرحب بالسعي إلى إيجاد ''نهج هجين'' يتبع إزاء المنتدى.

١٩ – وفي سياق النهج الهجين، من المهم أن تحدد بوضوح الصلات الموضوعية والمؤسسية بين المجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى وأن ترسم معالمها في سبيل تعظيم الاتساق الموضوعي وأوجه التآزر بين المؤسستين. ومن الجوانب التي يمكن النظر فيها في العمليات ذات الصلة ما يلي:

(أ) تحقيق التكامل على مستوى التركيز المواضيعي بين المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمجلس حيث يمكن لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بأكمله أن يأخذ بالتوجيهات الدورية العامة التي يقدمها رؤساء الدول والحكومات إلى المنتدى. ويمكن أن يتمحور الجزء الوزاري السنوي تحت رعاية المجلس حول موضوع رئيسي يقترحه المكتب وتأخذ به منظومة المجلس. وهذا الاتساق المواضيعي سيسهم في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وييسر الدور التنسيقي للمجلس؛

(ب) في ضوء وجود تقارب موضوعي، من المستصوب أن يكون هناك أيضا تقارب مؤسسي تجنبا للتداخل والازدواجية. وفي هذا الصدد، يوصى بما يلي:

'١' **ربط اجتماع المنتدى على مستوى رؤساء الدول والحكومات بجدول أعمال التنفيذ للمجلس** – يتعين أن يسهم الموضوع الرئيسي السنوي الذي يطرحه المجلس في تنفيذ نتائج اجتماع المنتدى على مستوى رؤساء الدول والحكومات وفي ما يليه من مداولات بشأن السياسات على مستويي الوزراء ورؤساء الدول؛

'٢' **ربط الجزء الوزاري للمنتدى بأسبوع الاجتماعات الرفيعة المستوى للمجلس** – يمكن أن يأخذ الجزء الوزاري للمنتدى في الاعتبار نتائج منتدى التعاون الإنمائي والاستعراض الوزاري السنوي. ويتعين بذلك أن يتحول المجلس، المكلف حاليا بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (من خلال استعراضه الوزاري السنوي) إلى آلية متابعة لما بعد عام ٢٠١٥ يكون القضاء على

الفقر والتنمية المستدامة محور تركيزها العام. وتبعا لذلك، يمكن أن يتحول أسبوع التنمية المقترح إلى ”أسبوع التنمية/أسبوع التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥“، فيصبح وعاء تصب فيه نتائج الجزء الوزاري للمنتدى؛

’٣‘ **ربط اجتماع اللجنة التحضيرية للمنتدى بدورة التكامل للمجلس** – ينبغي النظر بعناية في دور تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، باعتباره عنصرا رئيسيا للتقارب بين المجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، في سياق العلاقة بين الهيئتين، مع مراعاة الدور التنسيقي للمجلس والحاجة إلى الاستفادة من مواطن القوة في منظومة المجلس. ويمكن بذلك للمجلس أن ينظم دورته المقترحة المتعلقة بالتكامل باعتبارها دورة خاصة عالمية للمجلس تكفل تحقيق التكامل بين الركائز الثلاث والإعداد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما يستجيب لحاجة المنتدى إلى أن يكون ذا طابع عالمي؛

’٤‘ وفي هذه المستويات المختلفة، يتعين الاستمرار في التركيز بقوة على مسائل التنمية، مع إيلاء اعتبار خاص لشواغل البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

٢٠ – ونظرا للصلة الهامة مع عملية تعزيز المجلس، ينبغي النظر إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى باعتباره عملية/منتدى، مع الاستفادة من مواطن القوة في هيئات أخرى (الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وليس كمؤسسة جديدة.

زاي – المجالات التي تحتاج إلى مواصلة البحث فيها

٢١ – أثيرت مسألة التمثيل الجغرافي العادل وتوسيع عضوية المجلس خلال عملية التيسير وقد تحتاج إلى مناقشتها من جديد في سياق مختلف.

حاء – سبيل المضي قدما

٢٢ – يقترح اتباع نهج تدريجي في تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير. وستحتاج الدول الأعضاء إلى التفاوض على قرار لتنفيذ التوصيات التي تتطلب تكليفا من الجمعية العامة. ويتعين إطلاع مكتب المجلس والجلسة العامة للمجلس على التدابير التي تهمهما للنظر فيها واتخاذ إجراءات بشأنها حسب الاقتضاء. ويمكن أن توفر العناصر التي اقترحها الميسران أساسا للمفاوضات في الجمعية العامة. ويتعين اتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات على مختلف المستويات في أقرب وقت ممكن عمليا.